البعد الديني في السياسة الخارجية الاسرائيلية

The Religious Dimension in Israeli Foreign Policy

م.د. ضفاف كامل كاظم
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-جامعة بغداد
Lecturer doctor. Dhifaf Kmail Khadim
Center for International and Strategic Studies
dhifafkakaji@yahoo.com

الملخص:

يعد الدين مكونا رئيسا في توجهات بعض الدول الخارجية ولاسيما دولة إسرائيل كمحور أو أداة من أدوات سياستها الخارجية، إذ أولت السياسة الخارجية الإسرائيلية الاتجاه الديني أهمية خاصة، وارتبط إرتباطا وثيقا بالدولة مع منذ قيامها عام ١٩٤٨، وذلك لأن نظامها السياسي تشكل من التقاليد السياسية اليهودية التي ظهرت وتكونت طيلة مرحلة اوفقية الشتات على مدى ألفي عام، وملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية الحالية متجذرة في إسرائيل التوراتية. إذ وضعت سياسة إسرائيل الخارجية اهداف تأثرت بشكل واضح بالتراث التاريخي المبني على الاعتبارات الدينية المطالبة بإسرائيل الكبرى، وإعادة اليهود لأرض إسرائيل، فضلاً عن الأهداف التي سعت سياسة إسرائيل الى تحقيقها والتي لا تنبع فقط من الاعتبارات الاستراتيجية وانما من الروابط التاريخية والدينية مع الأرض.

وعليه أصبحت السياسة الخارجية الإسرائيلية إنموذجا بارزا لدراسة تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية بحكم ظروف نشأتها المرتبطة بالعامل الديني، وتركز هذه الدراسة على تأثير العامل الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية والتي تعد بمثابة مؤشرات مساعدة

لفهم السياسة الخارجية وتتبع القرارات الخارجية، إذ تنفرد السياسة الخارجية الإسرائيلية بوجود حركات دينية عدة استطاعت ان تؤثر في قراراتها الخارجية.

Abstract

Religion is a major component in the orientations of some foreign countries, especially the State of Israel as the axis or tool of its foreign policy, as the Israeli foreign policy gave the religious direction a special importance, and the state has been closely linked with it since its establishment in 1948, because its political system is one of the Jewish political traditions that They appeared and were formed during the diaspora period over a period of two thousand years, and the features of the current Israeli foreign policy are rooted in biblical Israel. Israel's foreign policy set goals that were clearly affected by the historical heritage based on religious considerations demanding Greater Israel and the return of the Jews to the Land of Israel, in addition to the goals that Israel's policy sought to achieve and which stem not only from strategic considerations but from historical and religious ties with the land.

Accordingly, the Israeli foreign policy has become a prominent model for studying the effect of the religious dimension in foreign policy by virtue of the conditions of its inception related to the religious factor, and this study focuses on the influence of the religious factor in Israeli foreign policy, which are considered as helpful indicators for understanding foreign policy and tracking foreign decisions, as the Israeli foreign policy is unique in the existence of Several religious movements were able to influence their foreign decisions.

مقدمة

بعد الحرب الباردة وقيام النظام العالمي الجديد، بدأ الدين يحتل مكانا مهما وعاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات بين الدول نظرا لما شهده العالم من تغييرات بعد قيام النظام العالمي الجديد، وتلجأ الدول الى الدين لدعم تواجدها في مكان ما لدعم افكارها وسياستها وثقافتها في مكان أخر، واتفق العلماء والمختصون على ان للعامل الديني اثر

بارز على مختلف جوانب الحياة العامة، ومن هنا أتت أهمية موضوع دراسة تأثير الدين في سياسة الدول وسلوكها الخارجي تجاه غيرها من الدول، والدور الذي يقوم به الدين في العلاقات الدولية بكونه مكونا رئيسا في توجهات بعض الدول الخارجية ولاسيما دولة إسرائيل كمحور أو أداة من أدوات سياستها الخارجية.

وإسرائيل من الدول التي قامت على المعتقدات الدينية، وعليه سياستها الخارجية بنيت على المعتقدات الدينية، وكما هو معروف مثلت الصهيونية إيديولوجية دولة إسرائيل وأسهم البعد الديني في صياغة أفكارها بدءا من الاسم الذي اختارته الحركة الصهيونية لنفسها واسم الدولة، وكأنها اتكأت على مقولات وتبنت رموز دينية في تسويق أفكارها وهذه كلها ذات نتيجة قيمتها دينية. وان الصهيونية الحديثة التي ظهرت على يد ثيودور هرتزل ماهي الا استكمالا للصهيونية الدينية وتجسيد لأفكارها وطموحاتها.

وأولت السياسة الخارجية الإسرائيلية الاتجاه الديني أهمية خاصة، فعندما تأسست دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ أرتبط الدين مع الدولة ارتباطا وثيقا فقام نظامها السياسي على التقاليد السياسية اليهودية التي ظهرت وتشكلت طيلة حقبة الشتات على مدى ألفي عام، وملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية الحالية متجذرة في إسرائيل التوراتية. إذ وضعت سياسة إسرائيل الخارجية اهداف تأثرت بشكل واضح بالتراث التاريخي المبني على الاعتبارات الدينية المطالبة بإسرائيل الكبرى، وإعادة اليهود لأرض إسرائيل، فضلاً عن الأهداف التي سعت سياسة إسرائيل الى تحقيقها والتي لا تنبع فقط من الاعتبارات الاستراتيجية وانما من الروابط التاريخية والدينية مع الأرض، وعليه أصبحت السياسة الخارجية الإسرائيلية نموذجا بارزا لدراسة تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية بحكم ظروف نشأتها المرتبطة بالعامل الديني، وتعالج هذه الدراسة أثر البعد الداخلي في السياسة الخارجية الإسرائيلية وتحديدا البعد الديني في النظام السياسي، والتي تعد بمثابة مؤشرات مساعدة لفهم السياسة الخارجية وتتبع القرارات الخارجية، إذ

تنفرد السياسة الخارجية الإسرائيلية بوجود حركات دينية عدة استطاعت ان تؤثر في قراراتها الخارجية.

إشكالية الدراسة:

السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية التي تعكس الثقافة السياسية السائدة لأي بلد والتي تشكل الخصائص القومية لبنية النظام السياسي، وكان ولا يزال الدين اليهودي يؤثر في الثقافة السياسية الإسرائيلية القائمة على سيادة القيم والمبادئ الصهيونية فيها، وذلك لان الدين اليهودي يعد العنصر الأول والرئيس في تشكيل الهوية والقومية اليهودية، وأثر ذلك على السياسة الخارجية وصياغة خطوطها العريضة وثوابتها المتفق عليها، وعند النظر للاتجاهات والقيم الثقافية السائدة واثرها في تشكيل الرأي العام الإسرائيلي يتضح لنا ان هناك علاقة وثيقة بين الموقف من الدين والمواقف السياسية التي يتبناها الافراد والجماعات. وعليه تتمحور إشكالية البحث حول سؤال رئيس مفاده ما مدى تأثير العامل الديني في صنع السياسة الخارجية لدولة إسرائيل؟ والذي تنطلق منه أسئلة فرعية هي:

١.ما هو دور الدين في صياغة توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية؟

٢.ما هو أثر الدين على متغيرات السياسة الخارجية الإسرائيلية؟

٣.ما هو دور الأحزاب الدينية في صناعة السياسة الخارجية؟

ولغرض الإجابة على تلك التساؤلات تحاول الدراسة اثبات الفرضيات الاتية:

يتم صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال أبعاد عدة أبرزها البعد الديني والذي له أثر في تحديد وتوجيه سلوك السياسة الخارجية الإسرائيلية وان كان تأثيرا جزئيا.

هناك تأثير للقيم والمعتقدات الدينية الفردية مع التركيز على صناع القرار في السياسة الخارجية.

عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية غير قائمة فقط على الاعتبارات العقلانية البراغماتية ولكن قائمة أيضا على الاعتبارات القيمية الحضارية للشعب اليهودي.

هناك بعض الأحزاب الدينية لها دور في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية، ولكن لم يكن تأثيرها قويا وذلك لانحسار عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية في المناصب الحكومية المرتبطة بصنع السياسة الخارجية البعيدة عن متناول القوى الدينية.

بعض المفاهيم غير قابلة للقياس الكمي مثل الهوية، الثقافة، والدين في كيفية تأثيرها على السياسة الخارجية، ومن هنا لا يمكن تحديد دور الدين على انه متغير أساس يؤثر في السياسة الخارجية وانما دوره ثانوي.

منهجية البحث:

تعد السياسة الخارجية احدى مخرجات النظم السياسية، والقوى الدينية تمثل جزءا من القوى الفاعلة في العملية السياسية، ويمكن دراستها وفقا لمنهج نظرية النظم، فتدخل نتائج السياسات الخارجية للنظام السياسي كمدخلات في العملية السياسية التي تؤثر بتفاعلات القوى السياسية الفاعلة فيه، والقوى الدينية جزء من هذه القوى، وتسهم هذه القوى مع العناصر الأخرى في خلق بيئة النظام الثقافية والأيديولوجية والقيمية، وهي أمور تعد رئيسة في دراسة النظم السياسية والية عملها ومخرجاتها.

وينظر للقوى الدينية في النظام السياسي بمثابة صانعة قرار،إذ تشكل بطروحاتها وافكارها وبرامجها نوع من القوى السياسية الفاعلة في النظام، وكله يؤثر في عملية صنع القرار بشكل او بآخر. وتسهم القوى الدينية في تشكيل ذاكرة مركز القرار وقيمه الموجهة لأدائه، وهي القيم الدينية التي يتحلى بها او تحترمها غالبية النخب السياسية بما في ذلك القوى العلمانية، واسهام هذه القوى في السلطة التنفيذية، سيما في

حال كانت هذه القوى مشتركة في تشكيل هذه الحكومات ووضع سياستها الداخلية والخارجية بشكل عام.

وعند حديثنا عن الدين نجده يشكل اسهاما رئيسا في البيئة الداخلية للنظام، ومثال على ذلك القيم، والأفكار الجامعة، المكونات الرمزية والوجدانية المشتركة، فضلاً عن اسهامات الموروث الديني في التأثير بالسجل التاريخي للنظام وبنيته الاجتماعية المختلفة. كما ان القوى الدينية تدخل في صلب الدراسات التي تختص في ديناميات الصراعات الاجتماعية داخل النظام السياسي، لاسيما في النظم التي يشكل فيها الدين محورا أساسيا لتصنيف فئات المجتمع، وأيضا القرب او البعد منه يسهم في فهم العديد من المواقف السياسية لمكونات هذا المجتمع، ومن هذه المواقف تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والخيارات المتاحة تجاه قضية من القضايا.

كما تبدو العلاقة وثيقة بين دراسة الأيديولوجية او مجموعة الأفكار والفلسفة السائدة في نظام سياسي ما، أو لدى النخبة الحاكمة وصناع القرار فيه، وبين المكون الديني لهذه الأيديولوجية، وفي الاجمال يكون البعد الديني ذا اثر كبير في تشكيل هذه الأيديولوجية او على الأقل في تكوين اتجاهاتها سواء بالنسبة للدين نفسه او بالنسبة للقضايا الأخرى، ويمكن النظر للثقافة السياسية بشكل أوسع من النظر للأيديولوجية السائدة، والثقافة السياسية هي مجموع التصورات والأفكار السائدة في مجتمع ما تجاه قضايا السياسة فيه، وهي ثقافة فرعية من الثقافة العامة لهذا المجتمع، ولاريب ان الدين يكون جزءا أساسيا ومحورا هاما في تكوينها، وينسحب اثر هذه الثقافة في تشكيل المواقف والاتجاهات، وتشكيل الرأي العام الذي يحدد أطر العمل للسياستين الداخلية والخارجية، ويوضح لصناع القرار فيه ما هو مسموح ومتاح وما هو غير ذلك.

ولغرض اثبات صحة الفروض تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث مع مقدمة وخاتمة توضح اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الأول: العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم البعد الديني

البعد الديني هو ذلك الامتداد الديني في مختلف المجالات الاجتماعية ، وعند الحديث عن دور البعد الديني على سبيل المثال في السياسة الداخلية أو الخارجية للدول هو تعبير عن مدى حضور العامل الديني في العمليات السياسية بفعل مركزية الدين في الممارسة السياسية في هذه الدول بحد ذاتها (الدول الثيوقراطية) أو من خلال التأثير الذي تمارسه مؤسسات الدولة الرسمية أو غير الرسمية مثل دور البرلمان في عملية صنع السياسة الداخلية والخارجية للدول يكون من خلال تصورات و إيديولوجيات الأفراد ،على سبيل المثال في إسرائيل و بالتركيز على النواب نجد أن حضور الإيديولوجية الدينية في عمليات صنع القرارات أو السياسات الداخلية و الخارجية يؤثر بشكل كبير على صناعة القرارات).[1]

إذ مثلت الصهيونية أيديولوجية دولة إسرائيل، وهو أمر مستمر بالثبات لمراحل عدة من تطور إسرائيل وحتى الان، وأسهم البعد الديني في صياغة افكارها بدءا من الاسم الذي اختارته الحركة الصهيونية لنفسها وهو اسم ذو دلالات دينية مرتبط بجبل صهيون الواقع في شرق القدس والذي أقيمت عليه قلعة النبي سليمان عليه السلام، كما انها اتكأت على مقولات دينية في تسويق أفكارها وتبني رموز دينية في الدولة(أسم دولة إسرائيل ذو دلالة دينية مرتبط بالنبي يعقوب عليه السلام، علم دولة إسرائيل نجمة داود، احياء اللغة العبرية لقداستها عند اليهود، ذات نتيجة قيمتها دينية أسستها عند اليهود.

المطلب الثاني: العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية:

تثار تساؤلات عدة حول علاقة الدين بالسياسة الخارجية وهل له تأثير عليها أم لا ، وللإجابة على هذا التساؤل برزت ثلاثة اتجاهات تنظر للعلاقة بين الدين والسياسة الخارجية نظرات مختلفة وهي:

١. اتجاه الحياد:

يرى هذا الاتجاه بأن دور الدين محايد ولا يؤثر في صياغة السياسة الخارجية ويستدل على ذلك في ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الفصل الأول والتي تنص على(تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء).[٢]

ويفترض هذا الاتجاه بوجود طروحات أخلاقية مطلقة غير مرتبطة بدين معين، وان الدين لم يعد مصدرا للصراعات الاجتماعية والطبقية داخل المجتمعات كما كان سائدا في القرن السادس عشر، كما يعد أصحاب هذا الاتجاه ان عملية الفصل بين الدين والسياسة لم يأت من اجل حماية المؤسسات الثقافية فقط بل أيضا جاء من اجل حماية المؤسسات الدينية نفسها من تدخلات رجال السياسة. [٣] وبما ان ادخال الدين في العملية السياسية له أثر سلبي على العملية السياسية والمؤسسات الدينية في الوقت نفسه، فأن البعد الديني لم يعد يؤثر في العملية السياسية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص، وذلك نتاج خبرة تاريخية سابقة افضت لهذه القناعة. [٤]

٢. اتجاه اثبات العلاقة:

يرى هذا الاتجاه بأن الدين متغير مستقل يؤثر على رؤية الواقع الخارجي وتفسيره ووضع الضوابط والمعايير التي يمكن الاستناد عليها في السياسة الخارجية، وان البعد الديني حتى وان لم يكن له دورا حاسما ومباشرا في السياسة الخارجية الا انه يشكل جزءا مكملا في الأيديولوجية السائدة التي تؤثر على صناع القرار ومنظومتهم القيمية وثقافتهم السياسية وعليه فأن الدين يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في السياسة الخارجية.[٥]

ويرى هؤلاء ان تأثير الدين في العملية السياسية بشكل عام جاء نتيجة اخفاق المجتمعات الحديثة في عملية التحديث وإصلاح مشاكلات البشرية على أسس علمية فقط، وان مشكلات البشرية قد زادت اكثر من ذي قبل وان خيبة الامل من كافة الأيديولوجيات والأفكار الحديثة وما شاع من فساد قد دفعت باتجاه العودة للطروحات الدينية.[٦]

وضمن هذا الاتجاه ينظر للبعد الديني بانه عنصر أساس من العناصر التي تشكل قضايا العلاقات الدولية وتفاعلات النظام الدولي وانه يستخدم بغزارة لإضفاء السمات الاخلاقية على توجهات وتفاعلات النظام الدولي ومثال ذلك استخدام الرموز الدينية للحديث عن الحرب العادلة والتمييز بين العدوان والدفاع عن الذات، سيادة قيم العدل والحياة والتسامح في الخطابات الدولية متأثرة بالدلالات الدينية ولو من ناحية شكلية إعلامية.[٧]

ويعزز أصحاب هذا الاتجاه وجهة نظرهم بما طرأ على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة من مفردات ومصطلحات ذات دلالات دينية، مثل الابعاد الثقافية المسيطرة على مسار التفاعلات، وصراع الحضارات التي بنيت على أساس وجود فروقات جوهرية بين عدد من الحضارات أبرزها الدين وفقا لطرح هنتغتون وغيره.[٨]

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه ،ان الدين عاد لواجهة الاحداث كنوع من اللجوء للدين وليس عودة للتدين، وذلك في سياق تطور النظام الدولي بعد انهيار الشيوعية، إذ كانت أمريكا والمعسكر الغربي قد استخدمت المؤسسات الدينية في كافة النظم الحليفة لها في سبيل مواجهة الشيوعية التي كانت تقرن بالكفر والالحاد، وعملت على تعبئة حلفائها من الأديان كافة في سبيل تحجيم الشيوعية وتفنيد طروحاتها، لكن عودة الدين التي طرأت على المشهد قد جاءت لتسويغ فكرة ان العالم العربي المتمدن يصارع العالم الإسلامي المتخلف الذي ينتج ويحتضن الإرهاب، وقد برزت العولمة موقع الدين البارز في البعد الثقافي، حيث التشابه الذي طرأ على هذا البعد شمل التغيير في العادات والتقاليد، لكنه لم يشمل ركائز الاختلافات الثقافية وأبرزها الاختلافات الدينية.

كما ينظر للبعد الديني في العلاقات الدولية من زاوية المنظمات الدولية الفاعلة التي تبنى وتعمل على أسس دينية، ومنها اتحاد الكنائس العالمي، والمنظمة الدولية للإعلام المسيحي، الرابطة الكاثوليكية الدولية للإذاعة والتلفزيون، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، المؤتمر اليهودي العالمي).[٩]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان البعد الديني مازال يسهم في تقسيم العالم من خلال النظر لمن ينتمون الى هذه المنظمات والأخرين الذين لا ينتمون لها، وعليه يبقى الدين محفزا لنوع من التفاعلات الدولية والسياسية ولكن على مستوى تنظيمي دولي.

وثمة من ينظر للبعد الديني بأنه متغير تابع، وعليه يساعد الدين على تبرير السلوك السياسي من خلال توظيفه بالسياسة الخارجية وانه لا يتم التعامل معه بشكل ثابت، بل ان ذلك يخضع لرؤية وتفسير الدين من زاوية المصلحة التي تقدرها النخبة الحاكمة وصناع القرار، فعلى سبيل المثال استفادت مصر من حقبة الحكم الناصري من مؤسسة الازهر في تنافسها وصراعها مع السعودية، الا ان استخدام النظام المصري للازهر لا يقاس بالضرورة مستوى التدين الحقيقي لدى صناع القرار في هذا النظام، وعليه يغدو البعد الديني متغيرا تابعا لمصلحة ورؤية النظام وليس موجها لهذه النظرة والرؤية.[١٠]

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه ان الأهداف الأخلاقية للمنظمات الدينية غير متلازمة مع اهداف المجتمع وانظمته، وان تحقيق توسعها وتزايد قدرتها التنظيمية تكون عادة على حساب التخفيف من شدة الاعتقادات الدينية وان نجاحها في التأثير على الافراد والمجتمعات لا يعتمد على المثل الدينية ولا على وجود مجموعات دينية مؤمنة، بل انها جاءت في سياق الطروحات العلمانية والعقلانية الحديثة، بحيث كان تطوير المنظمات الدينية لذاتها وطموحاتها امرا حتميا نابعا من التكيف والمرونة والمحافظة على البقاء.[١١]

ان مناقشة اثر البعد الديني في السياسات الخارجية تجعلنا نتريث قبل إعطاء حكما مطلقا بوجود هذا الأثر من عدمه، بمعنى لا يمكن ان نقر ان هذا البعد المؤثر الأعظم في صنع السياسات الخارجية وفي الوقت نفسه لا يمكن ان تقبل بإنكار وجود اثر للبعد الديني

بشكل مطلق والحقيقة مركبة وتقع بين هذين الموقفين، ويقر الكثير من الباحثين بوجود اثر للأبعاد الدينية والإنثروبولوجية في الصراعات والحروب ورسم الحدود بين البلدان على أسس الانتماء للدين بين الشعوب، لكنهم أيضا يقرون ان ثمة أسباب أخرى معقدة لهذه الصراعات والحروب، وان فهم ابعادها واسبابها يتطلب النظر لها نظرة مركبة بعيدة عن هذا التبسيط.

المبحث الثاني: دور الدين في السياسة الخارجية الإسرائيلية

أعطت السياسة الخارجية الإسرائيلية البعد الديني أهمية كبيرة، وتأثرت اهدافها بشكل واضح بالتراث التاريخي فهناك بعض الاهداف التي سعت إسرائيل الى تحقيقها لا تنبع فقط من الاعتبارات الاستراتيجية وانما من الروابط التاريخية مع الأرض، واتبعت إسرائيل سياسة رسخت جذورها في الثقافة السياسية الإسرائيلية المعاصرة.[١٢]

لعبت الصهيونية الدينية دورا ثانويا ما قبل قيام دولة إسرائيل وخلال العقدين الاولين من قيامها لان غالبية المهاجرين كانوا من العلمانيين الأوروبيين، وعندما قامت الدولة كان التركيز على تشكيل المؤسسات السياسية والاجتماعية فيها وتأمين الاستقرار الداخلي، وشهدت تعاون بين القيادات العلمانية والقيادات الصهيونية المتدينة وغير الصهيونية، وتم الاتفاق بينهم على ان الحياة العامة داخل إسرائيل سوف يتم ترتيبها وفقا لمبادئ الديانة اليهودية، أي اصبح التعاون بين العلمانيين والدينيين الذين وحدهم النخب الصهيونية. [١٣]

ولم يكن الجناح الديني في الحركة الصهيونية ذا أهمية تذكر في البداية، وحورب بشدة من قبل الأوساط الدينية غير الصهيونية، ونظر اليه العلمانيين الصهاينة نظرة ازدراء، وعاش الدين جنبا الى جنب مع السياسة تاركا أمور السياسة للسياسيين وكان رجل الدين يتحول الى سياسي علماني عندما يبت في أمور السياسة ويعود ويلبس ثوب الدين عند البت في المسائل الدينية[١٤]، وعندما ظهرت الصهيونية السياسية في أوروبا عارضها المتدينون اليهود ونقضها العديد من المتدينين اليهود.[١٥]

وبخصوص السياسة الخارجية فقد بدأ تأثير العامل الديني عليها واضحا منذ قيام الحركة الصهيونية على يد ثيودور هرتزل لسنة ١٨٩٧م لتعرف في حدود العشرينيات قيام أحزاب دينية صهيونية (كالمزراحي، العامل المزراحي، وحزب المفدال بعد اتحادهما معا)، وبرز بوضوح مشاركة تلك الأحزاب في العمليات السياسية داخل إسرائيل ونشاطها السياسي داخل الكنيست و الحكومات الائتلافية، تحديدا بعد سنة ١٩٧٣م بدخول الحركات الدينية الحريدية (الحركات الأرثوذوكسية المكفرة للدولة) المعترك السياسي ليزداد تأثير هذه الأحزاب في واقع العملية السياسية في إسرائيل، الأمر الذي يبرز المكانة الهامة التي تحتلها الأحزاب السياسية والجماعات الدينية في واقع الممارسة السياسية داخل إسرائيل نتيجة للطبيعة الديمقراطية لنظامها السياسي والتي تفتح المجال لمختلف التكتلات والتشكيلات السياسية على اختلاف أيديولوجيتها، ويتضح تأثير هذه الأحزاب الدينية في عملية صنع قرارات السياسة الداخلية والخارجية في سطوتها على المؤسسات الرسمية للدولة (الكنيست و الحكومة)[١٦]. وأنعكس تنوع هذه القوى الدينية السياسية على طبيعة الحياة السياسية بشكل عام وعلى السياسة الخارجية بشكل خاص، اذ كان لهذه القوى طروحاتها واتجاهاتها التي ميزتها على بقية الأحزاب السياسية الأخرى وقد تزايد تواجدها في أجهزة الحكم، وكان لها مواقفها المعلنة تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية انطلاقا من فهمها الذاتي لموقف الدين من هذه القضايا وظلت الحكومات الإسرائيلية تأخذ مواقفها بعين الاعتبار، وبرز اثر هذه القوى الدينية في السياسية الخارجية لا سيما في العقدين الأخيرين ١٩٩٩-٢٠١٧ وهما العقدان اللذان تضمنا العديد من الاحداث والمتغيرات على المستوى الداخلي وعلى مستوى الإقليم الذي شهد انتفاضات عام ٢٠١١.

ومن أجل توضيح دور الدين في السياسة الخارجية، لا بد من النظر للمواقف السياسية للقوى الدينية السياسية المنطلقة من منظومة فكرية عقائدية والمتمتعة باستقرار نسبي لمكانتها وقدرتها في التاثير على تفاعلات العملية السياسية، والى دور الأفكار

داخل المؤسسات، أفكار القادة المشاركون في صنع السياسة الخارجية ومعتقداتهم المشتركة التي يكون الدين جزءًا منها، وقد تنظر في تأثيره على القادة لان اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في نهاية المطاف يتم من قبل الأفراد في المناصب القيادية التي تحدد وتقرر وتنفذ السياسة الخارجية، فالتركيز على عملية صنع القرار داخل الدولة يجلب الانتباه إلى طرق مختلفة قد يكون الدين حاضرا فيها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وسيؤثر على السياسة الخارجية، من خلال الأدوار التي تحكم قرارات السياسة الخارجية للنخب في مؤسسات المجتمع، وقد تتأثر تفسيراتهم وحساباتهم في ممارسة السلطة حسب طبيعة ومدى اعتمادهم على الجماعات الدينية المنظمة.[١٧]

دور الأحزاب الدينية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية:

لم يكن الجناح الديني في الحركة الصهيونية ذا أهمية تذكر في البداية وحورب بشدة من قبل الأوساط الدينية غير الصهيونية ونظر اليه العلمانيين الصهاينة نظرة ازدراء، وعندما ظهرت الصهيونية الدينية في أواخر القرن التاسع عشر كتيار وسط بين الصهيونية السياسية والارثوذكسية الدينية المتشددة، وكانت نتاج النبوءات والاساطير الدينية اليهودية ووليدة كتابات الكثير من الحاخامات اليهود الذين أضفوا الشرعية الدينية على اهداف الصهيونية عبر التركيز على طهارة تربة فلسطين ومكانة القدس الدينية عند اليهود بصفتها مدينة الشعب المقدس ومركز الدين اليهودي، وأقتصر دورها على توجيه الدولة باتجاه تطبيق احكام الشريعة اليهودية.[١٨]

ولكن منذ السبعينيات فصاعدًا أصبحت الأحزاب الدينية أكثر اهتمامًا بالسياسة الخارجية والأمنية، تزامنت هذه التغييرات في المشهد الأيديولوجي مع التحول الأساسي لنظام الحزب الإسرائيلي، في العام ١٩٧٧ فاز حزب الليكود لأول مرة في الانتخابات منهيًا ٣٠ عاما من الهيمنة السياسية من قبل حزب العمل. رحب المعسكر الديني بهذه الكوكبة الجديدة في السياسة الإسرائيلية. "تقاسم السلطة بين الحزب الحاكم الوطني والأحزاب الدينية أثبتت أنها أكثر طبيعية وقوية سياسياً على حد سواء، كان رابين أول

رئيس وزراء امتنع عن دعوة الأحزاب الدينية إلى الحكومة من أجل تقليص دور الدين في السياسة الخارجية"، لكن خليفته بنيامين نتنياهو شكل ائتلافاً دينياً وطنياً دعم سياساته المتشددة تجاه الفلسطينيين. في الواقع، انتصار نتنياهو في انتخابات عام ١٩٩٦ نجم عن الدعم الواسع من الجمهور الديني.[١٩]

لقد شكلت القوى الدينية الشريك الدائم في تشكيل الحكومات الإسرائيلية عبر تاريخ الدولة، حتى أصبحوا الشركاء التقليديين في تشكيل أي حكومة، ووصل اعلى تمثيل لهذه القوى في دورة الكنيست التاسعة عشر عام ٢٠١٣ إذ وصل تمثيل هذه القوى الى ثلاثين مقعدا. وكانت مواقف هذه القوى متباينة ما بين اهتمام البعض منها بقضايا السياسية الخارجية وايلائها أهمية وما بين انشغال احدها بالأمور الداخلية وتنظيم قضايا الخدمات والأمور الاجتماعية الأخرى البعيدة عن قضايا السياسة الخارجية. [٢٠]

وتتمتع القوى الدينية بمكانة راسخة في النظام السياسي واستقرار نسبي لمكانتها على التأثير في تفاعلات العملية السياسية. ولقد ارتبطت الممارسات العنصرية والعدوانية للسياسة الخارجية عبر مراحل الدولة كافة، لارتباطها باثر القوى الدينية وتواجدها في العملية السياسية، سيما وان هناك تيارات دينية تقع قضايا السياسة الخارجية في صلب اهتمامها وكانت على استعداد للتخلي عن اية مكاسب في سبيل مواقفها السياسية الخارجية المعلنة ولاسيما فيما يتعلق بأمن إسرائيل.

وعلى الرغم من ذلك، ان تواجد القوى الدينية وتمثيلها في الكنيست لا يمثل قدرتها على تسويغ افكارها ومدى اهتمامها بالقضايا السياسة الخارجية، حتى في الوقت الذي بلغت فيه ذروة تواجدها فيه عام ٢٠١٣ عندما مثلت بثلاثين مقعدا، كانت تقف وراء المواقف التاريخية التقليدية ولم تسع لطرح انموذج خاص بها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لإسرائيل، وهو امر يؤكد ان القوى السياسية الدينية الإسرائيلية لا تمتلك برامج سياسية واجندات ومشاريع متكاملة قابلة للتسويق بين الفاعلين في النظام السياسي الإسرائيلي، بمعنى انها لا زالت تقبل بدور الشريك في الائتلافات الحكومية بما

يحقق مصالحها فقط. ولا زالت هذه القوى بعيدة عن قيادة العملية السياسية في إسرائيل وتكتفي بدور المؤثر والموجه لهذه السياسة.

وبقيت هذه القوى بعيدة عن السياسة الخارجية وجل اهتمامها وانشطتها تنصب على القضايا الداخلية وحقوق ومكاسب رعاياها، حتى اصبحت تمارس بمهارة الابتزاز السياسي مع هذه الدولة، ولان عملية صنع السياسة الخارجية بيد المؤسسة العسكرية وصناع القرار السياسي وغالبيتهم من أصحاب الخبرة العسكرية، كما ان المناصب الحكومية المرتبطة بصنع السياسة الخارجية ما زالت بعيدة عن متناول القوى الدينية.

أثر الدين في مواقف القيادات السياسية وتوجهات سياستها الخارجية:

من أجل بحث دور الدين في السياسة الخارجية لابد من النظر الى معتقدات القادة الذين يوجهون الحكومة التي تعد وتقدر وتنفذ السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية بالنهاية يتم تكوينها من خلال مجموعة من وحدات القرار داخل الحكومة نفسها، فالتركيز على صنع القرار داخل الدولة يجلب الانتباه الى طرق مختلفة يكون الدين حاضر في عملية صنع السياسة الخارجية، وكذلك تأثيره داخل أنظمة المعتقدات من الناس الذين يتخذون القرارات. ونلاحظ يتم اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في نهاية المطاف من قبل الافراد في المناصب القيادية، فيتم تضمين المعتقدات الدينية بصنع قرارتهم وهنا يبرز التأثير في السياسة الخارجية، في حين يتم تقييد تأثير المعتقدات الدينية للقادة من قبل هيكل الدولة، اعتبارات القوى الجيوسياسية والمصالح السياسية الداخلية والدينية يمكن ان تكون مؤثرة في تشكيل أسلوب القيادة.

فمن الممكن القول، ان الدين يؤثر على السياسة الخارجية من خلال الأدوار التي تحكم قرارات السياسة الخارجية للنخب في مؤسسات المجتمع، قد يعلم القادة هذه الأدوار عن طريق التواصل مع الجمهور ونشرها للأخرين، وقد تتأثر تفسيراتهم في ممارسة السلطة حسب طبيعة ومدى اعتمادهم على الجماعات الدينية المنظمة.[٢١]

وأثرت تصورات القيادات الصهيونية الأولى في تحديد أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية، وربطها بمجموعة من الأهداف المركزية على تصورات القيادات الاسرائيلية في جميع مراحل تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية وتتبع هذه التصورات من الأهداف التي وضعها هيرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل عام ١٨٩٧ ، والذي حدد الأهداف الصهيونية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، من خلال استيطان الأرض والسيطرة عليها، وتجميع اليهود من جميع أنحاء العالم، ومقارنتها بأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية كما حددها الكنيست الأول ١٩٤٩ ، ثم مقارنة ذلك بالبيانات الحكومية المتعاقبة في مجال السياسة الخارجية، تظهر ذلك التصميم والاستمرارية في تلك الأهداف، التي حددت في مؤتمر بازل، وقد حاول صانعوا السياسة الخارجية الاسرائيلية اللجوء إلى الميراث التاريخي، وبالفعل سيطرة القضايا الدينية والأيديولوجية على تفكير صانع القرار السياسي، ففي الفترة الأولى لقيام اسرائيل سيطرة الافكار التاريخية والأيديولوجية المرتبطة بالديانة اليهودية، والحركة الصهيونية على السياسة الخارجية الاسرائيلية، وتوجهاتها المتعلقة بعلاقاتها مع الدول المختلفة.[٢٢]

فمثلاً نجد أن السياسة الاسرائيلية الخارجية، حاولت التسويق لعدد من الادعاءات المتعلقة بالمعتقدات الدينية، والأبعاد الأيديولوجية التي تتسم بها علاقاتها بدول القرن الإفريقي، وذلك لإضفاء الصبغة التاريخية للعلاقات الثنائية بين الطرفين، بيد أن تلك العوامل ساهمت في تسهيل مهمة الدبلوماسية الإسرائيلية في نشاطها وتحركها داخل دول القرن الإفريقي، وتدعي إسرائيل أن هناك مرتكزات دينية تجاه بعض المناطق الإفريقية، وخصوصاً منطقة القرن الإفريقي، والبحيرات العظمى مبنية على ثلاث أصحح توراتية، وخصوصاً الإصحاح الخامس عشر من سفر التكوين الذي ينص على (إنه في يوم قال الرب لإبراهيم لنسلك أهدي هذه الأرض من نهر مصر الكبير إلى نهر الفرات).[٢٣]

ومع ذلك لم يتوقف القادة الاسرائيليون عن تبرير سياساتهم التوسعية، واعتداءاتهم وضم الأراضي باسم أوهام أسطورة اسرائيل الكبرى، وفي ١٩٦٧، قال موشيه دايان(إذ نملك التوراة، واذ نعتبر أنفسنا شعب التوراة، فلا بد أن نملك الأرض التوراتية أيضا، أرض الحكماء والآباء)، وفي ١٩٧٢ ، أجابت جولدا مائير رئيس وزراء اسرائيل في مقابلة صحفية على السؤال التالي: (أية أرض تعتبرونها ضرورية لأمتكم؟ فأجابت: إذا كنتم تقصدون أن علينا رسم خط لحدودنا، فإن هذا لم نقم به، وسنقوم به حين يصبح لا بد من ذلك، لكن إحدى النقاط الأساسية في سياسة اسرائيل، أنه لا يمكن العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ في معاهدة الصلح، ولا بد من إحداث تعديلات في الحدود، إننا نريد تغيرات في حدودنا كلها، لأجل أمتنا). [٢٤]

ووقف مناحيم بيغن ضد سياسات التعاون مع ألمانيا الغربية وقبول المساعدات الألمانية من منطلق أيديولوجي متعصب رافضاً أي اعتبارات أخرى، وبرز هذا الاتجاه الأيديولوجي المتعصب والذي يحدد مواقفه السياسية انطلاقا من الأبعاد الأيديولوجية والدينية بصورة واضحة في أقوال غئولا كوهين، إحدى قادات الليكود والتي انشقت عنه فيما بعد، واتهمت مناحيم بيغن بالتنازل عن المبادئ الأساسية لليكود بقبول مبدأ التفاوض مع مصر، بشأن المناطق التي احتلتها اسرائيل، وهي ترى ضرورة العودة للكتب المقدسة قبل اتخاذ المواقف السياسية.

أن القادة الصهيونيين يطبقون حرفياً آية سفر يشوع الاصحاح الأول القائلة: "كل موضع قدم قد تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيه "، ذلك هو التصور عن اسرائيل الكبرى، الهدف الدائم للصهيونية السياسية، والذي يذكر به الجنرال الاحتياطي غازين حيث يعرف الأهداف السياسية فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي قائلاً :"يجب أن تصبح أرض اسرائيل بكاملها ذات يوم تحت السيطرة الاسرائيلية، وأكثر من ذلك، أن تكون مندمجة في دولة يهودية، ويجب على اسرائيل بالضرورة الملحة إيجاد حل جذري لمشكلة الوجود العربي فوق أرض اسرائيل التاريخية) [٢٥]

وتعد سيطرة الليكود على الحكم عودة للمفاهيم الأيديولوجية والدينية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية، والميراث التاريخي لليهود، وسيطرة هذا الاتجاه على تفكير صانعي السياسة الخارجية، وقد ارتبط ذلك بمجموعة من القيادات الأيديولوجية والسياسية التي شكلت مراكز القوى، وتميزت هذه المرحلة بالإعلان عن أفكار أصحاب مراكز القوى وتصوراتهم الأيديولوجية المتطرفة بصورة جلية، وقد أدت هذه التصورات إلى صبغ صانعي القرارات والسياسة الخارجية في اسرائيل، بالتعصب والتشدد في مواقفهم في المجالات السياسية المختلفة، والى اعتماد البعد الديني كأساس للمواقف المتعلقة بمجال السياسة الخارجية، ولربما يعود ذلك إلى تأثر صانعي السياسة الخارجية من الليكود، بآراء وأفكار المعلم الأول جابوتنسكي، الذي يعتبر الأب الروحي لهذا الاتجاه القائم على تغليب العوامل الأيديولوجية والصهيونية على الاعتبارات الأخرى ، ويرجع ظهور هذا الاتجاه لدى مراكز القوى وصانعي السياسة الخارجية الاسرائيلية من الليكود، لإيمانهم القوى بالشرعية الإلهية والأساس الديني، للتوسع الاسرائيلي بالإضافة إلى العقيدة السياسية التي تمثلها الصهيونية .

المبحث الثاني: أثر البعد الديني على متغيرات السياسة الخارجية الإسرائيلية

نحاول في هذا المبحث من الدراسة، تناول اثر البعد الديني على متغيرات السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي تم حصرها في(المتغير الأيديولوجي، المتغير الجغرافي، المتغير الديمغرافي، المغير الاقتصادي، المتغير الأمني، المتغير النفسي لصانع القرار).

١. أثر البعد الديني على المتغير الأيديولوجي:

يعد العامل الأيديولوجي من أهم المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية، حيث أن سيطرة القيم التقليدية والدينية في المجتمع الاسرائيلي، وسيطرة الأيديولوجية الصهيونية على الرأي العام في اسرائيل، أثرت في توجه سياسة اسرائيل الخارجية، فاستطلاعات الرأي العام لمواقف الاسرائيليين تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة

عام ١٩٦٧ ، تعكس إلى حد بعيد السياسة الخارجية الاسرائيلية، وبالتالي فإن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، فالعوامل الاجتماعية والنفسية تأخذ بعداً حقيقياً في صناعة القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية، وتستطيع القوى الاجتماعية المختلفة التأثير في مجرى السياسة الخارجية وقرارتها من خلال قدرتها في التأثير على اجراءات السياسة الخارجية وتحويلها إلى واقع وتتشابك العوامل والقوى داخل المجتمع الاسرائيلي لتضغط على آلية صناعة القرار السياسي، وعلى الطريقة التي تؤخذ بها القرارات المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية.[٢٦]

٢. أثر البعد الديني على المتغير الديمغرافي:

يرتبط البعد الديني بالمحدد الديمغرافي في توجيه السياسة الخارجية بترسيخ فكرة الهجرة إلى أرض الميعاد التي روجت لها المنظمة الصهيونية، والتي اعتبرت تهجير اليهود من الأولويات المطلقة، وقد تبنت إسرائيل هذا المنحى من خلال محاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من اليهود وتغيير مكان إقامتهم من مختلف الدول إلى أرض صهيون.[٢٧] فقد شكلت الهجرة اللبنة الأولى لتشكيل إسرائيل، ويتأكد ارتباط البعد الديني بالمحدد الديمغرافي من خلال التبرير الإسرائيلي لظاهرتي الهجرة والاستيطان من منطلقات دينية، فوجود الدولة لا يعتمد فقط على المؤسسة العسكرية فقط، بل يعتمد على إيمان اليهود بأنهم يشكلون قومية " شعب الله المختار" وأنهم بهذه الهجرة قد ساهموا في إعادة بناء دولتهم.

وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية عدة قوانين بهدف تعزيز الهجرة و توطين المهاجرين إليها أهمها: قانون العودة سنة ١٩٦٧ ، قانون الجنسية سنة ١٩٦٧ ، الذي منح هذا الأخير المهاجر اليهودي الجنسية اليهودية كما سن حزب العمل عندما كان في سدة الحكم، قانون التخفيف من فرض الضرائب على الأسر الإسرائيلية الكبيرة شريطة أن لا يكون أحد أفراد العائلة يعمل في الجيش الإسرائيلي، كما شجع تجمع الليكود زيادة النسب وقاموا بمنح المخصصات للعائلات الإسرائيلية الكبيرة، وفي المقابل قامت

إسرائيل بعمليات تهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه، وتقديم منازلهم لليهود المهاجرين.[٢٨]

٣. أثر البعد الديني على المتغير النفسي لصانع القرار الإسرائيلي:

هناك ترابط واضح بين القرار السياسي وصنع السياسة الخارجية، حيث تشكل السياسة الخارجية إطارا عاماً يشمل التخطيط والحركة ويكون القرار السياسي أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وتحدد السياسة الخارجية في اسرائيل من خلال العلاقة بين رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والدفاع، باعتبارهم مراكز القوة الأساسية، وتعكس السياسة الخارجية الإسرائيلية باستمرار تصور الاحزاب السياسية.[٢٩] وتعد السياسة الخارجية الإسرائيلية نموذجا لأثر القيم والأفكار والمعتقدات الدينية على تصور صانع القرار، ومما لا شك فيه أن الأبعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية وما تحتويه من عقد العظمة و التفوق و الشعور بالاضطهاد والخوف من خطر الإبادة و عدم الثقة بالآخرين، قد أثر على رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

ولقد عبر (ناحوم غولدمان) رئيس المنظمة الصهيونية الاسبق عن هذه الأبعاد حينما قال: "كنا نميل دائما إلى المبالغة في ردود أفعالنا، وفي الإيمان بقيم مطلقة فهذه نفسية شعب يؤمن بأنه شعب الله المختار. هذه النفسية هي التي ولدت الأفكار الأساسية لتاريخ فلسفتنا..... إن هذا التشاؤم والقلق السائد لان لدى معظم الإسرائيليين، ويهود العالم جاء نتيجة تحطيم نماذج ومفاهيم وأوهام، وهم التفوق المستمر على العرب".[٣٠]

حيث نلاحظ أن البعد الديني مجسدا في النصوص الدينية، كان له الأثر في بلورة الشخصية الإسرائيلية عامة وصانع القرار خاصة وهذا من خلال التنشئة الاجتماعية المجسدة في المناهج التعليمية الإسرائيلية، فالتاريخ اليهودي القديم، يقدم نماذج لحياة الاضطهاد والعنف والشعور بالتفوق والعظمة، وهذه المتغيرات كان لها بالغ التأثير على

سياسة إسرائيل الخارجية، فمثلا اعتمد بن غوريون في المراحل الأولى لقيام دولة إسرائيل، على بناء السياسة الخارجية على أسس أمنية محافظا على الاعتبارات التاريخية والدينية.

ومن اجل استكشاف الأدوار التي لعبها الدين في السياسة الخارجية والتي تعطي نظرة ثاقبة على المراسلات الخاصة والاجتماعات وخطابات الكنيست والخطابات العامة المحيطة بكل من نتائج السياسة الخارجية، النظر الى مثل هذه المصادر تجعل المكانة التي احتلها الدين في عملية صنع القرار، وعلى هذا الأساس استنتاج دور الدين في نتائج السياسة الخارجية، مع الاخذ بنظر الاعتبار من الصعوبة تحديد دور الدين بدقة مطلقة بسبب صعوبة الوصول الى أعماق تفكير صانع القرار، ولكن لم يعمل الدين في عزلة تامة ويظهر بشكل كبير في عملية صنع القرار والخطاب العام المحيط، ولنا مثال على ذلك (مناحييم بيغن) رئيس وزراء إسرائيل السابق كانت نظرته للعالم مبنية على قناعته الدينية وكان يجادل بانه يمكن الربط بين الاثنين، قناعة بيغن الدينية كانت بمثابة أساس نظرته للعالم، وكانت تقوم على فكرة الخلاص اليهودي من خلال العودة الى ارض إسرائيل والسلام مع الدول المجاورة لإسرائيل لضمان أمنها، وهو ما انعكس في سياسته الخارجية وظهرت قناعته الدينية عندما عقد اتفاقية كامب ديفيد وعملية سلام الجليل[٣١] فالعلاقة واضحة بين الدين والسياسة الخارجية ومن غير الممكن ان يعمل الدين كمتغير مستقل.

٤. أثر البعد الديني على المتغير الأمني:

يظهر جليا ارتباط البعد الديني بالمحدد الأمني من خلال مؤسسة الحاخامية العسكرية والتي تعرف على أنها: (الهيئة المسؤولة عن رعاية و تنفيذ النشاط الديني داخل الجيش)، وتهدف هذه المؤسسة إلى تكوين أفراد الجيش تكوينا دينيا، وخلق وازع ديني مشترك لدى أفراد الجيش، كما تؤدي هذه المؤسسة دورا يتمثل في تقديم المبرر الديني لارتكاب الجرائم والمجازر ضد الفلسطينيين خاصة، والعرب والمسلمين عامة، بالإضافة إلى ذلك

فان الحاخامية العسكرية تشرف على توزيع الكتب الدينية، والنشرات الدورية و حل جميع المشاكل لدى الجنود المتدينين ، والإفتاء في القضايا و المعضلات كافة. [٣٢]

وقد سعى صانعوا السياسة الخارجية في إسرائيل من ذوي الخلفيات العسكرية إلى التأكيد على أهمية العامل الديني في رفع معنويات الجيش إضافة إلى عامل التفوق العسكري و دوره المهم في صنع السياسة الخارجية ، فهدا الأخير يرتبط بعدة عوامل لها تأثير أيضا على السياسة الخارجية الإسرائيلية ومنها ضرورة توفر مؤسسة عسكرية ضخمة ، و إشراف المؤسسة العسكرية على كافة النشاطات الأخرى في المجتمع ، وضرورة توفر صناعات عسكرية ومستوطنات دفاعية لضمان القدرة الذاتية لإسرائيل إضافة إلى علاقات خارجية وطيدة مع الدول الكبرى، لتامين التمويل بالسلاح ، وهدا ما يتضح من خلال تصريحات شمعون بريز ، اربيل شارون حيث صرح هدا الأخير: (إن إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا بقوة السلاح).[٣٣]

ويتضح من ذلك، أن للبعد الديني اثر واضح وبالغ الأهمية على المحدد الأمني من خلال وجود مؤسسة دينية داخل المؤسسة العسكرية، والتبرير الديني للقرارات السياسية الخارجية العدوانية، ومحاولة توسيع رقعة إسرائيل عن طريق المؤسسة العسكرية من خلال التبريرات الدينية.

٥. أثر البعد الديني على المتغير الاقتصادي:

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية كما أنه يعد أحد المقومات الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلي، بحيث تضع إسرائيل مبدأ التفوق الاقتصادي في المنطقة كأحد أولوياتها، ضمن سلم سياساتها الخارجية ويرتبط البعد الديني بالمحدد الاقتصادي من خلال اعتبار أن العامل الاقتصادي يساهم في تحقيق أمن اليهود (شعب الله المختار في أرضهم المقدسة)، واعتبار العامل الاقتصادي ضروري لتحقيق التوسع سواء على مستوى النطاق الجغرافي، أو من خلال أكبر عدد ممكن من

المستوطنات، كما يعتبر استخدام القوة العسكرية للنهوض بالاقتصاد أنجع الوسائل المعتمدة، فقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى شن الحروب التوسعية في مسعى لزيادة مصادرها الاقتصادية وفتح أسواق جديدة، حتى أن كثيرا من المحللين كان يرى أن الأغراض الاقتصادية هي سبب شن حرب ١٩٦٧ كونها قامت بالتوسع، وفي مستوى أهم من ذلك فقد قامت بتأمين مصادر المياه عن طريق المياه الموجودة في الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان، وهذا ما يخدم أهدافها الاقتصادية عن طريق تبريرات دينية، ولتأكيد هذه الفكرة نذكر جواب وزير الشؤون الدينية في الكنيست عندما تساءل النواب عن سبب انتصار الدفاع الإسرائيلي على العرب عام ١٩٦٧ ؟ فأجاب (أنا أريد أن ألخص الاقتصاد وأفسره في كلمتين اثنتين هما: أننا آمنا بعقيدة التوراة ثم خدمنا هذه العقيدة، ثم صفق له معظم أعضاء الكنيست موافقين ومؤيدين)، وبالتالي فإن المحدد الاقتصادي عامل وجه السياسة الخارجية الإسرائيلية عن طريق التبريرات الدينية.[٣٤]

٦. أثر البعد الديني على المتغير الجغرافي:

من أجل إتمام المشروع الصهيوني، أسهمت الصهيونية الدينية بإثراء الصهيونية الاستعمارية في الحكايات والمدونات والأساطير التوراتية ذات الدلالات الدينية في الخطاب الصهيوني مثل(الحق التاريخي لليهود في وطنهم والعودة الى الأرض الموعودة فلسطين)، ومنذ عام ١٩٦٧ حولت الصهيونية الدينية الخطاب الصهيوني الهرتسلي من انشاء دولة اليهود الى استعادة ارض إسرائيل الكاملة بحسب سفر الرؤيا. ونظرت معظم الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية الى احتلال ما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧ بوصفه معجزة ربانية واشارة الى بداية الخلاص المرتقب وتحقيق النبوءة، معتبره ان ارض إسرائيل بسيادة يهودية تنطوي على مغاز دينية مما يستوجب عدم التنازل عنها بموجب احكام الشريعة اليهودية، فيما نظر حزب المفدال الى نواتجها بداية تحقيق وعد الرب لشعبه المختار بالعودة الى ارض الإباء وتمهيدا للخلاص النهائي تجسده الصهيونية.[٣٥]

وتطورت الأصولية اليهودية ورافقت نجاحات الصهيونية في حروبها مع الدول العربية، وتحولت الى قوة سياسية وثقافية رئيسة على الساحة الإسرائيلية، وكان لها بالغ التأثير على مواقف والتزامات الكثير من القادة الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين في شتى المناسبات، وهكذا ترددت التصريحات والدعوات والتحريض السياسي والديني بشان وجوب ان يستمر الشعب الإسرائيلي في المعارك التوراتية القديمة لاستيطان ارض إسرائيل التي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الايمان الديني والقوة العسكرية تحت شعار: أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب توراة إسرائيل بقوة جيش إسرائيل.

وارتبطت قضية الاستيطان بتأثير القوى الدينية الإسرائيلية وذلك لارتباطها بالفهم الديني لأرض الميعاد والتي لا تقتصر على خارطة إسرائيل عام ١٩٤٨ وانما هي عملية استمرار للعودة لأرض إسرائيل وفقا للمفهوم الديني، هذا وارتبطت عمليات الاستيطان بالقوى الدينية من خلال التنظيمات التي تقود وتتبنى عملية الاستيطان وعلى رأسها (حركة غوش ايمونييم الحركة القريبة من حزب المفدال الديني وهو حزب متطرف وأتضح تطرفه من خلال مواقفه حول قضايا الاستيطان في المناطق المحتلة ومن الحروب العدوانية التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية ومن مسألة ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وكان متحمس لغزو لبنان عام ١٩٨٢ وعد احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ هو تحقيق للوعد الإلهي لليهود، وطلب تكريس الاحتلال من خلال حديثه عن الحقوق التاريخية الدينية وعن ضرورة تأمين حدود أمنة، وطرح برنامجا في العام ١٩٤٨ يتمحور حول الاستيطان وزيادته في المناطق المحتلة[٣٦]. وتبنت القيادات الإسرائيلية مواقف مؤيدة للاستيطان على الرغم من الحرج الكبير الذي سببه للسياسة الخارجية لكونه محل غير شرعي وفي المنظور الدولي حتى لدى اكثر المؤيدين في إسرائيل على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شجع عدوان إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ الكثير من اليهود المتدينين على الخلط بين الدين والسياسة ومناقشة أوامر الشريعة اليهودية(الهالاخاه) الملزمة بالتوسع

الإقليمي تجاه لبنان مهما كان الثمن، وزعم اليهود المتدينون ان ارض واسعة من لبنان هي ملك لسبط أشير التوراتي، وأصدر اعضاء من حاخامية الجيش الإسرائيلي منشورا استشهد بميراث أشير من سفر يشوع.[٣٧] وقد يتسال سائل لماذا اذا تم التنازل عن جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧؟ الجواب ان الاراضي التي تم التنازل عنها لا تشكل ارض الميعاد الكتابية مثل (يهودا والصابرا) أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وان الانسحاب من سيناء لا يشكل خورجا من التفكير الديني، وهذا ما أكده بيغن مؤكدا على ان الاتفاقية كانت مدفوعة بمبادئ بيغن الدينية من اجل أمن إسرائيل في المنطقة.[٣٨] وقد أصدر حزب شاس الخاص باليهود الشرقيين الذي برز عام ١٩٤٨ وعبر عن مواقفه الحاخام(عوفديا يوسف) الذي اصدر عام ١٩٨٩ فتوى شرعية تنص على (... الحفاظ على حياة الانسان يتقدم على أولوية الاحتفاظ بالأرض)، وان يدل ذلك على شيء فانه يثبت ان الدين بمثابة وسيلة للتبرير وليس قوة دافعة.

ولعب البعد الديني من ناحية التعلق بأرض إسرائيل دورًا بارزًا وبشكل خاص في الحملة التي شنت ضد اتفاقيات أوسلو خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥ وتضمنت الحملة ائتلافًا يمينيًا عريضًا، إذ رأت الأحزاب الدينية مثل(حزب شاس وحزب يهودوت هاتوراه) ان الصهيونية السياسية والدينية أنجرفت عن طريق اليهودية الحقة، وعليه وجهت هذه الأحزاب جل اهتمامها الى شؤون العلاقة بين الدين والدولة والسياسة الخارجية، وسعت الى تعزيز الطابع الديني للدولة ولو في حدوده الرمزية الشكلية، أي فرض تعاليم التوراة على المجتمع حسب رؤيتها الخاصة (فرض الطعام الحلال، ومنع تجنيد الفتيات بالجيش). وان دل على شيء فانه يدل على ان الأحزاب الدينية تسعى الى ابتزاز أي حكومة، لتحقيق مصالح عدة وهي (تعديل قانون العودة، ترسيخ شروط الوضع القائم، والمطالبة بالمزيد من المناصب والمسؤوليات الوزارية والسياسية (خمس وزارات على الأقل، المزيد من المخصصات المالية لمؤسساتها ومدارسها وتوسيع صلاحيات القضاء الديني، وعدم اصدار أي تشريع من القضاء المدني يتعلق بشؤون

الدين والاحوال الشخصية، والاستمرار في اعفاء الشباب المدتين من الخدمة العسكرية، وبقيت الأحزاب الدينية تعارض قيام دولة فلسطينية وعودة اللاجئين، وطالبت بإلغاء قرار تجميد الاستيطان وعدم إزاحة أي مستوطنة يهودية من مكانها وضمان امن المستوطنين والتأكيد على التمسك بالقدس عاصمة موحدة وابدية للدولة اليهودية ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء فيها.

مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هناك أحزاب دينية لا تلتفت الى المواضيع السياسية أصلا وتنتظر ظهور المسيح المخلص مثل (التيار الحريدي).[٣٩] ولكن الحركة كانت في طليعة حركة المستوطنين ومؤيديها بقيادة مجموعة من الحاخامات المتطرفين، صور المستوطنون رئيس الوزراء رابين وحكومته على أنهم خونة وتم تداول الآراء الدينية والتي بموجبها يعاقب رابين بالإعدام، وقد ذكر القاتل الذي قتل رابين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ أثناء استجوابه أنه لن يتصرف بدون عقوبات دينية صريحة.[٤٠] لأن الدخول في عملية تفاوضية يعني انسحاب إسرائيل من أراضي عربية محتلة، تعد في المخيلة الجماعية والدينية الاسرائيلية جزءاً أصيلاً من أرض اسرائيل التاريخية المنصوص عليها في التوراة والتي تمتد من النيل الى الفرات، وبالتالي فإن معاهدات السلام تعني التنازل عن حقهم الشرعي الموروث[٤١]. والانتصارات الحاسمة على الجيوش العربية والاستيلاء على أجزاء من الأرض المقدسة القديمة، إعادة توحيد القدس تحت السلطة الإسرائيلية، كان النصر بمثابة علامة على أن الله قصد اليهود لاستعادة كل شيء لوطنهم الأصلي، وهي أفضل طريقة للتعجيل بعصر المسيح بتوطين الأرض، في هذه الحالة الأرض التي حصلت عليها إسرائيل بالوسائل العسكرية ١٩٦٧.

علاوة على ذلك، نجد في السياسة الخارجية الإسرائيلية مفهومًا للأمن يقوم على مزيج من استخدام القوة مع أهداف البقاء من الناحية العملية، فكانت سياسة الردع الإسرائيلية تهدف إلى تعزيز أثر العقوبة بدلاً من الإنكار، وعلى حد تعبير إسحاق

رابين (لكي يعرفوا ويخافوا) وبعبارة أخرى ، فإن الردع دفاعي بطبيعته والعدوانية عند تنفيذها، وفي الوقت نفسه عندما مورست القوة العسكرية بما يتجاوز أهداف البقاء أو الوجود في حد ذاتها كانت تميل إلى الفشل، ومن الأمثلة البارزة على ذلك إعلان بن غوريون الشهير عن إنشاء الكومنولث الثالث في أعقاب حملة سيناء ١٩٥٦ والانسحاب السريع بعد ذلك، فشل حرب لبنان الأولى عندما تجاوزت الأهداف الدفاعية، الانسحاب من قطاع غزة في عهد شارون، عندما تراجعت أهميته الاستراتيجية بعد عقدين من السلام مع مصر. وعنصر البقاء أساسي للغاية في السياسة الخارجية اليهودية بحيث يتجاوز الدرجة المقبولة عادة في حالات أخرى من السياسة الخارجية.

ففي السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، قد يُنظر إلى الرغبة في الحفاظ على حدود أرض إسرائيل بأكملها بعد حرب الأيام الستة لعام ١٩٦٧ على أنها النتيجة الطبيعية للفكر العرقي القومي في الصهيونية وليس كإمبريالية، وأن الرغبة في البقاء تفسر أيضًا السياسة الخارجية لدولة إسرائيل في تلك المواقف حيث كان هناك صراع بين أبعادها اليهودية وأبعاد الدولة. وتم أخذ مصالح الشعب اليهودي أو المجتمعات اليهودية في الاعتبار طالما أنهم لم يتعارضوا مع الأمن الأساسي أو الاحتياجات الوجودية للدولة. لا يمكن النظر إلى هذا التفضيل على أنه مجرد ضرورة لدولة عرفت نفسها على أنها وريث الشعب اليهودي، وفقا لذلك، فإن فكرة البقاء، هي جزء لا يتجزأ من التقاليد السياسية اليهودية في مجال السياسة الخارجية.[٤٢]

ويمكن ان نلاحظ، على الرغم من ان الصهيونية تمثل أيديولوجية دولة إسرائيل وهو أمر استمر بالثبات لعدة مراحل من تطور الدولة وحتى الان، ولكن بدأ تأثيرها في العملية السياسية يشهد تراجع لصالح مجموعة من الأفكار الجديدة التي تتحدث عن دولة إسرائيل التي أصبح لها من الخبرات والتراث السياسي ما يجعلها تستغني عن الرجوع الى أفكار مفكرين وضعوها من قبل أكثر من قرن من الزمن، خاصة بعد انتشار مصطلح ما

بعد الصهيونية، وان الصهيونية الحديثة ماهي الا استكمالا للصهيونية الدينية وتجسيد لأفكارها وطموحاتها.

خاتمة

الدين هو جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية للبلد وإن إجراءات الدولة في الساحة الدولية مستمدة من تلك الهوية والتي تحدد مصالحها في السياسة الخارجية. فمن المرجح أن تأخذ الحكومات الدين في الاعتبار عند صياغة السياسة الخارجية، وهناك تأثير للعامل الديني في تحديد و توجيه سلوك السياسة الخارجية الإسرائيلية واضح وان كان جزئيا، وتتميز دولة إسرائيل بثقافتها الدينية التي أثرت بشكل كبير على سياستها الخارجية، فالتقاليد السياسية اليهودية في الشؤون الداخلية والخارجية كانت حية منذ بداية تكوين الشعب اليهودي. وبالنظر إلى أن السياسة الخارجية هي انعكاس للشؤون الداخلية، فإسرائيل تمثل نموذجا خاصا للعلاقة الجامعة بين الجانب العلماني والديني الذي يميز نظامها السياسي، حيث يرتبط الدين بالدولة ارتباطا وثيقا.

وبشكل أكثر تحديدًا، عندما تأسست دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ على أسس الثقافة السياسية التي تكونت طيلة فترة الشتات، وعلى الرغم من تأثر النظام السياسي الإسرائيلي بالنموذج الأوربي إلا انه بقي مزيجا يجمع ما بين التقاليد اليهودية والنموذج الأوربي واتضح ذلك جليا من خلال تعريف دولة إسرائيل بأنها دولة يهودية ديمقراطية تأكيدا على الطابع اليهودي لها، وملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية الحالية متجذرة في إسرائيل التوراتية، فعلى الرغم من طابعها العلماني، حافظت الدولة اليهودية المعاصرة على عناصر دينية مهمة وثابتة، وتبقى الطبيعة الأساسية لنظام صنع القرار الإسرائيلي هي ما صنعه القادة الأوائل للدولة. أي بمعنى أخر، أن السياسة الخارجية لمعظم الدول تنشأ لتلبية متطلبات المصلحة القومية، وذلك بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة والتي تحكم العلاقات بين الدول، وتستمد دورها في الغالب مما توفره

البيئة الداخلية للسياسة الداخلية حيث تنشأ نتيجة للجدل الدائم بين المصالح والأعراف.

الهوامش

[1]هاني عبد الكريم سعيد، دور البعد الديني في تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتداعياتها على القضية الفلسطينية في الفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، اكاديمية الإدارة والسياسة العامة، جامعة الأقصى، ٢٠١٥، ص ص٣٤-٣٩.

[2]موقع الأمم المتحدة باللغة العربية.

[3]يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي- الصهيوني دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الامريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٨٨.

[4]مايكل ج. بيري، الدين في السياسة: جوانب دستورية واخلاقية، ترجمة: عربي ميفاري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤). ص

[5]رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، العدد٣٣، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٢٠.

[6] أميل أمين، دور الأديان في سيادة مفهوم السلام العالمي، مجلة التفاهم، العدد ٣٧، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٩٩.

[7] المصدر نفسه، ص ١٧٤.

[8]المصدر نفسه.

[9]علي عبد السلام عابد، أثر القوى الدينية الإسرائيلية في السياسة الخارجية لدولة إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٧، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، ٢٠١٨،ص ص ١٣٤-١٣٦.

[10] المصدر السابق، ص ١٣٨.

[11]محمد احمد بيومي، علم الاجتماع الديني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٣٨٨.

[12] **Efraim Inbar, Is there a Jewish dimension to Israel's foreign policy? The world Congress of Jewish studies, Vol. division B, No. 2,World Union of Jewish studies 1989,http://www,Jstor.org/stable/28535664.**

[13] **Claudia Baumgart, DEMOCRACY, DIVERSITY, AND CONFLICT Religious Zionism and Israeli Foreign Policy, Peace Research Institute Frankfurt, CORNELL UNIVERSITY, OCCASIONAL PAPER, December 2006,pp. 13-15.**

[١٤]عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية المجلد ١ العدد ٣، ١٩٩٠، ص ص ١٤-١٨.

[١٥]المصدر نفسه، ص ٥.

 على الرغم من الطرح العلماني لمفهوم الدولة لدى الرواد الأوائل للحركة الصهيونية ، الا ان ذلك لم يستبعد الدين والثقافة اليهودية التقليدية، فقد اعتبر الدين احد الروافد التي تشكل الميراث والشخصية اليهودية وسعت الى استيعاب الاتجاهات والتيارات الدينية بداخلها من خلال الدور المحدد الذي رسمته للعامل الديني وتوظيفه لخدمة أهدافها السياسية خاصة في مجال التشجيع على الهجرة والاستيطان ولكن دون تغليب هذا العامل على الأساس القومي والعلماني الذي بنيت عليه الحركة، للمزيد انظر: د. هالة مصطفى، الابعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢٦، ١٩٩٩، ص ٧٦.

[١٦] عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ،١٩٩٩ ص ص ٣٠١-.٣٠٩ .

[17] **Carolyn M. Warner, and Stephen G. Walker, Thinking about the Role of Religion in Foreign Policy: A Framework for Analysis, Foreign Policy Analysis (2011) 7, Oxford university press, p.126.**

[١٨]نادية سعد الدين، الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي_ الاسرائيلي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢ ،ص ص ١٩٣-١٩٤.

[١٩] **Ibid ,pp. 18-20.**

[٢٠]علي عبد السلام عابد، أثر القوى الدينية الإسرائيلية في السياسة الخارجية لدولة إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٧، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، ٢٠١٨، ص ص ١٣٤-١٣٨.

[٢١]نادية سعد الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

[22] **Kenneth D. Wald THE RELIGIOUS DIMENSION OF ISRAELI POLITICAL life, Gainesville, University of Florida,1998,p p. 145-146.**

[٢٣]هاني عبد الكريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٧.

[٢٤]المصدر نفسه، ص ٦٧.

[٢٥] هاني عبد الكريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

[٢٦]المصدر السابق، ص ص ٦٣-٦٤.

[٢٧]لمياء بن جامع، د. كبيش عبد الكريم، أثر البعد الديني على محددات السياسة الخارجية الاسرائيلية، مجلة المعيار، جامعة العلوم الإسلامية، قسنطينة، مجلد ٣٢، العدد ٧٤، ٢٠١٩، ص ص ٢٠٠.

[٢٨]نفس المصدر السابق، ص ٢٠١.

[29] Elisabetta Schiavon, Religion's Influence on Foreign Policy The case of U.S.-Israel Relationship, thises,2016, p.40-42.

[30] Ibid. 43.

[٣١] على الرغم من ان توقيع اتفاق السلام بين بيغن والسادات قد ثار حفيظة الحركات الدينية الإسرائيلية لانه مخالف لها وبشدة عندما كان قائدا للمعارضة طيلة مسيرته السياسية، بالتمسك في الأراضي الإقليمية التي تشمل حتى أراضي الاحتلال البريطاني على فلسطين، للمزيد أنظر:

Magdalena C.Delgado, The role of religion in foreign policy decision making: vis-à-vis the Camp David accords and operation peace for Galilee(1977-1983, Available at: https://ecpr.eu/filestore/paperproposal/f8cb80b1-f87e-4a77-8bb5-4bda2a4257b0.pdf.

[٣٢]لمياء بن جامع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

[٣٣]شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ص ١١٣-١١٤.

[٣٤]لمياء بن جامع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

[٣٥]نادية سعد الدين مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

[٣٦]علي عبد السلام عابد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣١.

[٣٧]احسان مرتضى، الدور السوسيولوجي للأحزاب الدينية في إسرائيل، العدد٣٩،كانون الثاني٢٠٠٢، منشور على شبكة الأنترنت العالمية، الموقع الاليكتروني:

[٣٨]المصدر نفسه.

[٣٩] المصدر السابق.

[40] Itamar Rabinovich, Religion And Politics In Israel, Hoover institution, Thursday, December 6, 2018, https://www.hoover.org/publications/caravan.

[٤١]هاني عبد الكريم سعيد العبادلة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

[42] Elisabetta Schiavon, Religion's Influence on Foreign Policy The case of U.S.-Israel Relationship, Final Thesis ,2016, pp.